

الفصل الثالث

التجارة السورية

1-3 وضع السياسات التجارية السورية

شهدت سورية خلال الثمانينات فترة من الصعوبات الاقتصادية مما أدى إلى اختلال التوازن الاقتصادي وانعكاسات حادة على توفر العملة الأجنبية . وقد دفع هذا الوضع الحكومة السورية لتطبيق قوانين صارمة على التجارة الخارجية وخاصة على الواردات من أجل تخفيض تدفق العملة الأجنبية إلى الخارج . وقد تم التخفيض التدريجي لهذه القوانين في ضوء تحسن الوضع الاقتصادي بشكل عام ومن أهم تلك الإجراءات :

- 1- ربط القسم الأكبر من الواردات والصادرات بالجهات الحكومية وربط الاستيراد بتوفر عوائد القطع الأجنبي على مستوى الشركات الفردية .
- 2- التخطيط المسبق للكميات التصديرية (بناءً على تقديرات الإنتاج والاستهلاك المحلي) والواردات ضمن إطار الخطط السنوية .
- 3- تطبيق نظام أسعار الصرف المتعدد كأداة لإدارة الأسعار المحلية والتعريفات بناءً على الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية .

وقد أثبتت هذه الإجراءات فائدتها في التعامل مع الاختلالات الخارجية والموازنية ولكنها أصبحت غير مستدامة في النصف الثاني من الثمانينات . وقد استجابت الحكومة لذلك الوضع بالبدء بعملية التعديل التدريجي في نظامها الاقتصادي .

وسوف تركز الفقرات التالية على الوصف العام للسياسات الحالية المتعلقة بالتجارة وكما تم تشكيلها من خلال عملية التعديل وبينما سيتم عرض المزيد من التفاصيل حول سياسات التجارة الزراعية في الفصل التالي الذي سيغطي التجارة الزراعية السورية .

1-1-3 أسعار الصرف والحصول على القطع الأجنبي

لا يزال تحديد أسعار الصرف إلى حد ما يقع تحت سيطرة الدولة وهو يمثل إحدى أهم السياسات الاقتصادية الشاملة المؤثرة على الاقتصاد السوري بشكل عام . وفي الثمانينات وأوائل التسعينات تم استخدام نظام أسعار الصرف المتعدد بشكل فعال كأداة سياسات بديلة لدعم الواردات والصادرات والتعريفات الجمركية كأداة لتحقيق استقرار أسعار المنتجات المستوردة واقتصار الاستيراد على المواد

الضرورية . وعلى وجه الخصوص ففي قطاعات الزراعة والغذاء يتم تطبيق سعر صرف أقل من السعر الحقيقي مما ساهم في تحسين دخول المنتجين من خلال المساهمة في دعم المستلزمات المستوردة .

ويدل تطور سياسات أسعار الصرف خلال العقد الماضي على أن هناك زيادة في توجه السياسات باتجاه توحيد أسعار الصرف . وفي عام 1992 كان هناك تخفيض تدريجي لبعض أسعار الصرف وخاصة أسعار الصرف المتعلقة بالمستلزمات بهدف التقريب بينها وبين معادلاتها في السوق الحرة (الجدول 3-1) وقد بذلت الحكومة مؤخراً جهوداً كبيرة لتحقيق تقدم ملحوظ في تخفيض تشوهات أسعار الصرف .

وتتجلى نتيجة توحيد أسعار الصرف بشكل واضح من خلال انخفاض الفوارق بين سعر الصرف الرسمي وسعر السوق .

وقد بدأ توحيد أسعار الصرف الخاصة بالمستلزمات الزراعية في أواخر الثمانينات . ففي عام 1992 تم رفع سعر الصرف المطبق على واردات المبيدات من 11.25 ل.س/دولار إلى 42 ل.س/دولار (سعر الدول المجاورة) . وفي عام 1999 تم تطبيق تعديل مشابه على أسعار الصرف المطبقة على الأسمدة المستوردة . وفي عام 2000 تم تعديل جميع أسعار الصرف المتبقية من القيمة السابقة 11.25 ل.س/دولار إلى 46.5 ل.س/دولار .

ومن النقاط المهمة في الفترة الأخيرة قيام الحكومة السورية بالسماح للمواطنين السوريين والأجانب ببيع القطع الأجنبي إلى المصرف التجاري السوري بأسعار الصرف في السوق .

وهناك مجموعة موازية من الإجراءات التي تهدف إلى مراقبة استخدام القطع الأجنبي والتي رافقت عملية تعديل سياسات سعر الصرف . وحسب بتلك الإجراءات يتوجب على المصدرين بيع نسبة متفاوتة (تتراوح بين 0-50%) من عوائد التصدير حسب نوع المنتج بسعر الصرف الرسمي ويسمح لهم باستخدام ما يتبقى منها بإحدى الطرق التالية :

- 1- استيراد المواد المسموح باستيرادها .
- 2- بيع القطع الأجنبي للتجار الآخرين أو للمصرف التجاري السوري .
- 3- ادخارها في حساب للقطع الأجنبي الحرة الموازية لأسعار الصرف في الدول المجاورة .

كما يتوجب على المستوردين إثبات الحصول القطع الأجنبي المستخدم في تمويل الواردات إما من الصادرات أو من مصدر خارجي .

2-1-3 السياسات التجارية

بدأت عملية التحرير الاقتصادي في عام 1987 بهدف تشجيع مشاركة القطاع الخاص في كل من الإنتاج والتجارة الخارجية (التي كان معظمها حكراً على القطاع العام) . كما ترافق هذا مع منهج سياساتي جديد لا يقل أهمية يتمثل في التحول التدريجي إلى التخطيط التأشير والتشاركي واللامركزي دون إلغاء دور الدولة في توجيه وتوزيع الموارد .

وقد سمح للقطاع الخاص باستيراد جميع المستلزمات والآليات وقطع الغيار من خلال التمويل الذاتي للعمليات الاستيرادية . وبشكل مشابه فقد تم تفويض مؤسسات القطاع العام باستيراد مستلزماتها باستخدام عائداتها من القطع الأجنبي الناجم عن التصدير . وهكذا فقد سمح للشركات التصديرية من القطاعين العام والخاص بفتح حسابات بالقطع الأجنبي وإيداع أرباحها من التصدير فيها ليصار إلى استخدامها فيما بعد لتمويل الواردات .

وتمثل وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية الجهة المسؤولة عن تنظيم والإشراف على فعاليات التصدير والاستيراد . وفي السابق كان هذا العمل يتم من خلال لجنة التصدير التي كانت تضم عدداً من الوزراء المعنيين برئاسة نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية وذلك بموجب المرسوم التشريعي رقم 19 لعام 1986 . وتعتبر تلك اللجنة مسؤولة عن وضع الخطة التصديرية وتحديد السلع التي يمكن تصديرها من قبل كل جهة أو وزارة والإشراف على تنفيذ تلك الخطة من قبل الجهات المعنية مع التركيز على شركات القطاع العام . وكانت لجنة التصدير تعمل بالتنسيق الوثيق مع لجنة ترشيد الصادرات في وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية والمجلس الزراعي الأعلى إلى أن تم إلغاؤها مؤخراً . وحالياً يقوم المكتب الخاص بتنفيذ مهام لجنة التصدير ويعمل مباشرة مع رئاسة مجلس الوزراء .

وفيما يتعلق بالتشريعات التجارية التي ترتبط بشكل رئيسي بالقطاع الزراعي ويمكن تفسيرها بشكل

أفضل في الفصل التالي ومع ذلك فيمكن تلخيصها بإيجاز فيما يلي :

- 1- منع استيراد مجموعة من المنتجات من أجل حماية الإنتاج المحلي أو لأسباب أمنية أو دينية
- 2- حصر تصدير واستيراد بعض المنتجات بالمؤسسات الحكومية
- 3- ضرورة الحصول على إجازة تصدير أو استيراد لجميع المنتجات
- 4- تمويل بعض الصادرات من عوائد التصدير . لذا فيتوجب على المستوردين إثبات مصدر القطع الأجنبي قبل الحصول على إجازة استيراد
- 5- حصر الاستيراد من بلد المنشأ
- 6- تحقيق المواد المستوردة والمصدرة للمواصفات المعتمدة وإبراز شهادة بذلك من الجهات المعنية بشكل مسبق

تحديد تمويل التجارة الخارجية بالمصرف التجاري السوري التابع للدولة . ويقتصر دور المصرف على تسهيل عملية التصدير الصادرات ومراقبة القطع الأجنبي بينما لا يساهم في تمويل الواردات . ومن الجدير بالذكر بأن الأنظمة سمحت بالاستفادة من القطع الناجم عن التصدير في استيراد المواد المسموح باستيرادها أو بيعه للغير أو بيعه للمصرف التجاري بسعر الصرف في الدول المجاورة .

ومن ناحية أخرى تمنح قروض التصدير على ألا تتجاوز نسبة 30-80% من قيمة المواد المصدرة مع أخذ عقود التصدير وكتب الاعتماد أو وثائق الشحن كضمانات للقروض . ولا يمكن أن تتجاوز قروض التصدير 30 مليون ل.س وهي تخضع لفائدة تتراوح بين 17-20% سنوياً .

2-3 لمحة عن التجارة السورية الكلية⁵

ارتفع حجم⁶ التجارة السورية الإجمالية من 82 مليار ليرة سورية في عام 1993 إلى 98 مليار في عام 2000 بمعدل نمو سنوي قدره 2.6% (الجدول 2-3) وذلك نتيجة لزيادة الصادرات . وفي الواقع فقد ازداد إجمالي الصادرات من 35 مليار ل.س في عام 1993 إلى 53 مليار في عام 2000 بمعدل نمو سنوي قدره 5.9% مقارنةً بتراجع الواردات خلال نفس الفترة من 46 إلى 45 مليار ليرة سورية بمعدل نمو سنوي قدره -0.3% .

كما يبين الجدول 2-3 أيضاً تبايناً كبيراً في كل من الصادرات والواردات وبالتالي في إجمالي التجارة خلال الفترة 1993-1999 . وقد طرأت بعض التطورات المشجعة في بعض السنوات مثل عام 1994 عندما شهدت التجارة السورية الإجمالية تحسناً جيداً جداً وبعض الحالات المعاكسة مثل عام 1998 الذي شهد أدنى حد لتراجع التجارة السورية . ومن المهم الإشارة إلى أن تحسن قيمة التجارة السورية في عام 2000 لا يرجع فقد إلى تخفيض قيمة العملة في سعر الصرف الرسمي المستخدم لحساب الصادرات والواردات . وفي الواقع فإن البيانات التي يتم الحصول عليها من تخفيض قيمة العملة في سعر الصرف المحاسبي تظهر زيادة بنسبة +34% للصادرات و +6% للواردات .

وقد بقي الميزان التجاري الإجمالي سالباً بين عامي 1993 و 1999 وظهر الحد الأعلى للعجز التجاري في عام 1994 ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى زيادة الواردات بينما كان العجز في حده الأدنى في

⁵ 11.25 / 46.5 / 2000
2000

()
⁶

عام 1997 وذلك بسبب تقلص الواردات بشكل جزئي والذي ترافق مع تقلص بسيط في الصادرات . ويظهر هذا بعض الدلائل على العلاقة السالبة بين الميزان التجاري واتجاه الواردات حيث يتحسن الأول عند تقلص الثاني وتأثير أقل وضوحاً لتغير الصادرات على الأقل حتى عام 1997 . وعلى العكس من ذلك فإن الانخفاض المفاجئ الذي ظهر على الميزان التجاري في عام 1998 يرجع بشكل رئيسي إلى التقلص الكبير في الصادرات كما هو الحال في تحسن الميزان الذي طرأ في السنتين التاليتين عندما تحسنت الصادرات بشكل ملحوظ بعد انخفاض الواردات مما أدى إلى تحسن ملحوظ في الميزان التجاري في عام 2000 للمرة الأولى بعد عدة سنوات . وفي الواقع فإن الميزان التجاري القياسي⁷ تحسناً من -14.8% في عام 1998 إلى +7.4% في عام 2000 .

وتظهر بنية إجمالي الصادرات والواردات السورية حسب القطاعات الاقتصادية الرئيسية حالة "سيطرة القطاع الواحد" . فمن ناحية التصدير (الجدولين 3-3 و 4-3) يحتل قطاع التعدين والصناعات الاستخراجية المرتبة الأولى وقد أصبحت الصادرات السورية أكثر اعتماداً على هذا النوع من المنتجات خلال السنوات الأخيرة حيث أنها شكلت نسبة 68% في عام 2000 بينما كانت حصة القطاعات الأخرى في تراجع .

كما أن صورة الاستيراد (الجدولين 5-3 و 6-3) مشابهة لصورة التصدير بينما ترتفع حصة المنتجات المصنعة . ومع ذلك فقد أظهرت تلك الحصة انخفاضاً بسيطاً وأصبحت 88% في عام 2000 .

وقد انخفضت قيمة الصادرات الزراعية بالقيمة المطلقة والنسبية خلال السنتين الماضيتين ويرجع ذلك إلى موجة الجفاف القاسية . وأظهرت صادرات المنتجات المصنعة تحسناً ملحوظاً في عام 2000 حيث انعكس الاتجاه السالب الذي لوحظ بالقيم النسبية والمطلقة على وجه الخصوص في السنة السابقة . وقد شكلت صادرات المواد الغذائية والمشروبات 9% من إجمالي الصادرات المصنعة التي شكلت الحصة الأدنى خلال الفترة 1993-2000 أما صناعة النسيج والصناعات التحويلية⁸ فتشكل الصادرات المصنعة الرئيسية التي ازدادت قيمتها في عام 2000 (الجدولين 3-3 و 4-3) .

وقد كانت حصة الواردات الزراعية من إجمالي الواردات في تزايد مستمر خلال السنوات السابقة . وانخفضت واردات المواد الغذائية والمشروبات إلى 13% من إجمالي الواردات المصنعة بعد الزيادة القصوى التي تم تسجيلها بالقيم النسبية والمطلقة في عام 1999 . أما المنتجات المصنعة الأخرى فتضم المواد الكيماوية والآليات والمعادن الأساسية (الجدولين 5-3 و 6-3) .

⁷ - () (-) (+) .

⁸ -

وفيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي فإن تجارة سورية الخارجية مركزة بشكل كبير وفي الواقع فقد كانت الجهتان الرئيسيتان اللتان تشكلان الأسواق التقليدية للمنتجات السورية تستوعبان 80% من الصادرات السورية خلال الفترة 1993-2000 حيث لا يزال الاتحاد الأوربي يشكل أهم الشركاء التجاريين حيث تستقطب 58% من إجمالي الصادرات السورية يليه مجموعة الدول العربية التي تتلقى 21% من المنتجات السورية ومؤخراً تم فتح أسواق جديدة وخاصة في آسيا التي ازدادت حصتها من 3% في عام 1993 إلى 11% في عام 2000 (الجدول 3-7) .

ومن ناحية أخرى فتستورد سورية المنتجات من مجموعة كبيرة من الدول ويشكل الاتحاد الأوربي بلد المنشأ الرئيسي للواردات لسورية بالرغم من أن وزنه قد انخفض خلال السنوات الأخيرة من 39 إلى 29% . وخلال السنوات الأخيرة تحسن وجود منتجات الدول العربية في الأسواق السورية أما المناطق الأخرى مثل آسيا وأوروبا الشرقية فلا تزال تشكل مصادر هامة للواردات السورية (الجدول 3-8) .

وتبين النظرة الأعمق على مستوى الدول زيادة التركيز الجغرافي للصادرات السورية فخلال الفترة 1993-1995 شكلت أربعة من الدول وهي إيطاليا - فرنسا - لبنان - إسبانيا 58% من الصادرات السورية (الجدول 3-9) . أما في الفترة 1998-2000 فقد أصبحت الأسواق السورية أكثر تركيزاً حيث ذهبت 65% من المنتجات إلى أربعة دول هي إيطاليا - فرنسا - تركيا - المملكة العربية السعودية (الجدول 3-10) .

وفيما يتعلق بالواردات فهي أقل تركيزاً من الناحية الجغرافية من الصادرات وقد مثلت الدول الأربعة الأولى 31% من الواردات السورية خلال الفترة 1993-1995 و 24% خلال الفترة 1998-2000 على التوالي . وتعتبر ألمانيا و إيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية من بين الدول الأربعة الهامة المصدرة إلى سورية في الفترتين (الجدولين 3-11 و 3-12) .

الفصل الرابع

التجارة الزراعية السورية

1-4 إجراءات التجارة الزراعية : لمحة عامة

قبل عام 1987 كانت جميع عمليات التصدير والاستيراد محصورة بالدولة . وابتداءً من عام 1987 بدأت عملية التحرير الاقتصادي التدريجي بهدف تشجيع مساهمة القطاع الخاص في كل من الإنتاج والتجارة الخارجية . وسمح لشركات القطاع العام والخاص بفتح حسابات بالقطع الأجنبي لإيداع عوائد التصدير ليتم استخدامها فيما بعد في تمويل الواردات . ومع ذلك فلا يزال هناك بعض القيود التجارية التي تم استعراض البعض منها في الفصل الثالث . وفيما يلي ملخص لبعض الإجراءات التجارية الجمركية وغير الجمركية :

التعريفية الجمركية وتقرض على الاستيراد بمعدلات تختلف من سلعة إلى أخرى حسب "جدول التعريفية الجمركية" المحددة من قبل المديرية العامة للجمارك والصادرة بالمرسوم رقم 265 تاريخ 2001/5/9 . وتتراوح تلك التعريفية بين 1% و 150% من القيمة المذكورة في فواتير الاستيراد والتي يتم تحويلها إلى الليرة السورية بموجب مجموعة من أسعار الصرف (التي تعرف باسم "سعر الصرف الجمركي" أو "الدولار الجمركي" وذلك حسب السلع وحسب اعتبارات اجتماعية واقتصادية .

الضريبة الموحدة على الواردات وهي ضريبة إضافية تشمل مجموعة من الرسوم (الدفاع – الاستهلاك – المدارس – الإحصاء – الموانئ – النقل البحري – إجازات الاستيراد والتصدير) . ووحدها جميعها تحت اسم الضريبة الموحدة الصادرة بموجب القانون رقم 1 تاريخ 1980/1/20 وهي تقرض على جميع المواد المستوردة مع بعض الاستثناءات على المواد الغذائية . وتقرض هذه الضريبة على شكل نسبة مئوية من قيمة البضاعة وهي تدفع مع التعريفية الجمركية المذكورة أعلاه وتتراوح بين 6% و 35% وتزايد حسب زيادة معدل التعريفية الجمركية . وتضمن القانون الاستمرار ببعض الإعفاءات من الضريبة الموحدة عند استيراد بعض المواد حسب ما يلي :

- 1- تخفيض بنسبة 1% (من رسم الاستهلاك) على المواد غير المعفاة أو الخاضعة للتعريفية الجمركية بنسبة 1% و 4% من المواد الخاضعة للتعريفية الجمركية التي تتجاوز 1%
- 2- تخفيض بنسبة 4% من رسم الإحصاء
- 3- تخفيض بنسبة 2% من رسوم إجازات الاستيراد والتصدير
- 4- إعفاء من رسم النقل البحري بنسبة 0.02%

كما صدر المرسوم رقم 266 تاريخ 2001/5/9 المتضمن تعديل نسب الرسوم في التعريفية الجمركية المنسقة الصادرة بالمرسوم رقم 265 تاريخ 2001/5/9 للمواد والسلع المدرجة في جدول خاص (وهي من المواد التي تعتبر مستلزمات إنتاج للصناعة والزراعة) بحيث تصبح 1% فقط ويعتبر هذا الرسم شاملاً للضريبة الموحدة ويستوفى وفقاً لأسعار القطع الأجنبي في نشرة أسعار السوق المجاورة للعمليات التجارية التي تصدر عن المصرف التجاري السوري .

وفي خطوة متقدمة لتوحيد سعر الدولار الجمركي فقد صدر القانون رقم 336 تاريخ 2002/9/28 القاضي بتوحيد الرسوم الجمركية والضريبة الموحدة برسوم واحد وتعديل سعر الدولار الجمركي إلى 46.5 ل.س/دولار مع تعديل الرسم المفروض بحيث لا يتم أي تغيير في القيمة المستوفاة من الرسم .

معوقات الاستيراد غير الجمركية تخضع واردات السلع الزراعية في سورية لمعوقات غير جمركية . وفي محاولة لحماية منتجي الخضار والفواكه والتي تشكل أحد القطاعات الزراعية الفرعية التي تتمتع بالميزة النسبية فقد تم حظر استيراد جميع أنواع الخضار والفواكه خلال التسعينات وتم حصر استيراد بعض المواد الأخرى بالمؤسسات الحكومية (القمح - السكر - الشعير) ولكن تم السماح للقطاع الخاص باستيراد هذه السلع بعد موافقة المؤسسة المعنية . وقد سمح باستيراد المنتجات الزراعية من الدول العربية في إطار اتفاقية تيسير التبادل التجاري العربي كما سمح بموجب الاتفاقات الثنائية تسهيل دخول بعض الكميات من الخضار والفواكه من لبنان والأردن وذلك في إطار تسريع عملية تحرير التبادل التجاري حيث سمح لبعض الكميات بالدخول في كافة الفترات معفاة من الرسوم الجمركية ، كما وقعت اتفاقيات للتجارة الحرة مع بعض الدول العربية الأخرى (السعودية - الإمارات العربية المتحدة - قطر - العراق) .

موافقة الوزارة يتطلب استيراد القسم الأكبر من المواد الغذائية الزراعية للحصول على موافقة وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي من أجل تطبيق المقاييس الصحية والصحية النباتية المطبقة في سورية .

2-4 الاتجاهات الرئيسية في التجارة الزراعية السورية

كما هو مبين في الجدول 1-4 فقد وصل حجم التجارة الزراعية السورية في عام 2000 (الصادرات + الواردات) إلى 1643 مليون دولار مقارنة بحوالي 1505 في عام 1990 أي بمعدل نمو سنوي يعادل 0.9% . وقد كان المعدل الذي تم تسجيله في عام 2000 أدنى من الحد الأقصى الذي تم تسجيله في عام 1997 ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى تراجع الصادرات الذي أدت إليه موجة الجفاف في أواخر التسعينات حيث تم التعويض بشكل جزئي بزيادة الواردات .

وخلال الفترة ذاتها ازداد حجم التجارة الإجمالية من 6612 مليون دولار في عام 1990 إلى 8733 مليون دولار في عام 2000 بمعدل نمو وسطي سنوي يعادل 2.8% . ونتيجة لذلك فقد انخفضت حصة الزراعة من التجارة الإجمالية (جميع البضائع) من 22.8% في عام 1990 إلى 18.8% في عام 2000 وتم تسجيل الحد الأقصى في عام 1998 حيث وصلت إلى 24.5% (الجدول 4-1) .

كان الميزان التجاري السوري العام موجباً في الأعوام 1990-1991-2000 وسالباً من عام 1992 وحتى عام 1999 . كما كان الميزان التجاري الزراعي سالباً في جميع السنوات باستثناء عامي 1997 و 1998 . وينعكس هذا الأمر في الرقم القياسي للميزان المعدل⁹ الذي تراوح بين -21% في عام 1994 و +27% في عام 1990 للتجارة الإجمالية و بين -15% في عام 2000 و +12% لعام 1997 للتجارة الزراعية (الجدول 4-7) . وبمقارنة وسطي القيم للسنوات الثلاث الأخيرة في النصفين الأول والثاني من العقد (1993-1995 و 1998-2000) يبين الجدول (4-2) تطور الميزان التجاري الإجمالي والزراعي وزيادة حصة التجارة الزراعية من التجارة الإجمالية وهو أمر يتضح بشكل أكبر في الواردات نتيجة للزيادة المتواضعة في قيمة التجارة الزراعية (تزايد الصادرات وانخفاض الواردات بشكل طفيف) والذي ترافق مع انخفاض حجم التجارة الإجمالية (زيادة الصادرات والانخفاض الكبير في الواردات) .

وتبين الجداول من 3-4 وحتى 9-4 المعلومات الموجزة والمؤشرات المتعلقة بتركيبية التجارة الزراعية . وبينما نتعرض فيما يلي لمناقشة المنتجات كل على حدة فيمكننا هنا الإشارة إلى اثنتين من الخصائص العامة لتركيبية المنتجات .

أولاً : تتركز التجارة الزراعية السورية على عدد قليل نسبياً من المنتجات الزراعية وفي الواقع فقد وصلت القيمة الإجمالية للمنتجات التجارية الرئيسية الإحدى عشرة خلال الفترة 1998-2000 إلى 27% من الصادرات الزراعية و 66% من الواردات الزراعية تقريباً مع اتجاه واضح لزيادة التركيز مقارنة بالتدفقات التي تم تسجيلها في الفترة 1993-1995 (أنظر الجدولين 4-8 و 4-9) .

ثانياً : تنتشر التجارة ذات الاتجاه الواحد بشكل كبير أي أنه إما أن يتم استيراد المنتجات أو تصديرها . وكما هو مبين في الجدول 4-7 الذي يتضمن 39 منتجاً أو فئة من المنتجات كان عدد المنتجات التي يتم الاتجار بها في الاتجاهين 12 منتجاً بينما يقتصر الاستيراد على 11 منتجاً والتصدير على 16 منتج . ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى حظر الاستيراد الذي تم فرضه على القسم الأكبر من المنتجات

الزراعية المنتجة محلياً والتي انعكس تحريرها التدريجي في زيادة التجارة النسبية في الاتجاهين في أوائل التسعينات.

3-4 الصادرات الزراعية السورية

تبين مقارنة السنوات في نهاية العقد الماضي (الجدول 4-1) أن وسطي التغير السنوي لإجمالي الصادرات والصادرات الزراعية كان منخفضاً نسبياً (+1.1% للصادرات الإجمالية و -0.6% للصادرات الزراعية) ولكن يلاحظ وجود تغير كبير خلال الفترة ذاتها . وقد سجلت الصادرات الإجمالية قيمة منخفضة في عامي 1992 و 1998 ووصلت إلى حدها الأدنى في عام 2000 . وسجلت قيمة الصادرات الزراعية أدنى معدل لها في ذلك العقد في عام 1992 لتتحسن بشكل ملحوظ فيما بعد حتى تصل إلى حدها الأعلى في عام 1997 (1 مليار دولار) ومن ثم لتتخفف لتسجل أدنى مستوى في عام 2000 .

وتظهر حصة الزراعة من الصادرات الإجمالية تبايناً كبيراً حيث تراوحت بين الحد الأعلى 30.6% في عام 1998 و الأدنى 14.9% في عام 2000 (الجدول 4-1) . وقد نتج هذا التباين عن انعكاسات الظروف المناخية على الصادرات الزراعية وانعكاسات تغير أسعار النفط العالمية على الصادرات الإجمالية . ومن أجل تخفيف الفروقات السنوية فقد تمت مقارنة وسطي ثلاث سنوات (1993-1995) و (1998-2000) كما هو مبين في الجدول 4-2 الذي يشير إلى أن حصة الزراعة قد انحصرت بين 21.5 و 22% من إجمالي الصادرات .

ويتضمن الجدول 4-4 تفاصيل حول مساهمة كل من السلع في قيمة الصادرات الزراعية . وقد تم اختيار أهم الصادرات الزراعية على أساس وزنها من إجمالي قيمة الصادرات الزراعية في الفترة 1998-2000 ليتم تلخيصها في الجدول 4-9 الذي يتضمن المنتجات التي تصل قيمتها الإجمالية إلى حوالي 72% من قيمة الصادرات الزراعية السورية . وسيتم فيما يلي استعراض هذه المنتجات كل على حده .

القطن الخام : يعتبر القطن أهم المنتجات الزراعية التصديرية حيث وصل معدل صادراته في الفترة 1993-1995 إلى 148000 طن بقيمة تساوي 2166 مليون ليرة سورية أي ما يعادل 29.5% من قيمة الصادرات الزراعية و 13.8% من حجم التجارة الزراعية . وفي الفترة 1998-2000 وصل وسطي صادرات القطن الخام إلى 176000 طن بقيمة تعادل 4641 مليون ل.س (2343 مليون ل.س إذا ما تم التحويل باستخدام سعر الصرف المطبق للسنوات الماضية) مشكلاً نسبة 28.1% من قيمة الصادرات الزراعية و 13% من حجم التجارة الزراعية . وسجلت صادرات القطن الخام زيادة ملحوظة في كل من الكمية والقيمة خلال الفترتين . ووصل وسطي قيمة الوحدة إلى 14.6 ل.س/كغ خلال الفترة

الأولى ونقص إلى 13.3 ل.س/كغ في الفترة الثانية أي ما يعادل انخفاضاً من 1.3 إلى 1.2 ل.س/كغ (محسوباً باستخدام سعر الصرف المطبق في البيانات الإحصائية لكل سنة من السنوات) . وكانت الوجهات التصديرية الرئيسية إيطاليا - تركيا - باكستان - إندونيسيا - تاوان (الجدول 4-10) .

الأغنام : كانت التجارة السورية في الأغنام تتميز باتجاهين وذلك نتيجة للفارق بين النوعية والسعر . ومع ذلك وبينما كانت حصة واردات الأغنام (التي كانت تستورد بشكل رئيسي من رومانيا) من إجمالي قيمة الواردات الزراعية في عام 2000 حوالي 1.6% كانت حصة الصادرات من إجمالي قيمة الصادرات الزراعية تساوي 14% . ويتضمن الجدول 4-7 ملخصاً للميزان التجاري الموجب لتجارة الأغنام حيث يعادل الرقم القياسي للميزان المعدل 44.9% . وقد انخفضت الكمية المصدرة بشكل طفيف حيث كان الوسطي السنوي في الفترة 1993-1995 يساوي 32000 طن ووصل إلى 31000 طن في الفترة 1998-2000 بينما ازدادت قيمة الصادرات وذلك يرجع بشكل رئيسي إلى زيادة وحدة القيمة (من 1.9 إلى 2.2 دولار أمريكي/كغ) . وكانت الوجهات التصديرية الرئيسية السعودية والكويت وقطر (الجدول 4-11) .

البندورة : تصدر سورية أنواعاً كثيرة من الخضار والفواكه وتتجاوز إيرادات تصدير هذه المجموعة إيرادات تصدير القطن وهي تتكون من مجموعة كبيرة من المنتجات . وتشكل البندورة أحد أهم المنتجات التصديرية في هذه المجموعة حيث وصل وسطي صادراتها في الفترة 1993-1995 إلى 77000 طن بقيمة 445 مليون ل.س وكان وسطي قيمة الوحدة 5.8 ل.س/كغ وازدادت صادراتها خلال متوسط الفترة 1998-2000 إلى 155428 طن بقيمة 939 مليون ل.س وكان وسطي قيمة الوحدة 6 ل.س/كغ . وتشكل السعودية و الاتحاد الروسي والإمارات العربية المتحدة والكويت أهم الوجهات التصديرية لهذه المادة (الجدول 4-12) .

الخضار الطازجة غير المحددة في مكان آخر : تضم هذه المجموعة الفطر و الكمأة والملفوف والقنبيط والبصل والثوم والأرضي شوكي والفجل والفول والبازلاء والخيار والكوسا والباذنجان والباامياء . وقد شكلت حوالي 10% من قيمة الصادرات الزراعية في الفترة 1993-1995 بمعدل سنوي قدره 82000 طن وبقيمة 490 مليون ل.س . وفي الفترة 1998-2000 انخفض وسطي الصادرات إلى 53000 طن بقيمة 732 مليون ل.س أي ما يعادل 4.4% من الصادرات الزراعية وكانت تلك المواد تصدر بشكل رئيسي إلى السعودية ولبنان والكويت والإمارات العربية المتحدة (الجدول 4-15) .

بعض الفواكه المختارة (التفاح - الكرز - المشمش) : يسمح المناخ في سورية بإنتاج العديد من أنواع الفواكه وخاصة التفاح والمشمش والكرز . وقد ارتفع الوسطي السنوي للصادرات 27000 طن خلال

الفترة 1993-1995 إلى 38000 طن في الفترة 1998-2000 وترافق هذا مع زيادة في إيرادات التصدير نظراً للزيادة الكبيرة التي تم تسجيلها في وسطي قيمة الوحدة المصدرة (من 0.55 إلى 0.76 دولار/كغ) . ونتيجة لذلك فقد ازدادت حصة هذه الفواكه من إجمالي الصادرات الزراعية من 2.5% في الفترة الأولى إلى 3.7% في الفترة الثانية . أما الوجهات التصديرية الرئيسية فهي السعودية ومصر والإمارات العربية المتحدة والكويت (الجدول 4-13) .

الحمضيات : (البرتقال والليمون واليوسفي) وتشكل جزءاً هاماً آخر من صادرات الخضار والفواكه في سورية حيث ازداد الوسطي السنوي لصادرات الحمضيات من 5000 طن إلى 30000 طن في الفترة 1998-2000 وارتفعت حصتها من قيمة الصادرات الزراعية من 0.7% إلى 2.9% . وتصدر الحمضيات السورية بشكل رئيسي إلى السعودية التي استوردت أكثر من ثلثي الحمضيات السورية خلال السنوات الأخيرة تليها الكويت والإمارات العربية المتحدة وقطر بينما تراجعت أهمية الاتحاد الروسي كوجهة تصديرية بشكل كبير (الجدول 4-14) .

القمح : وهو يعتبر أهم المحاصيل الاستراتيجية في سورية كونه المحصول الغذائي والاستراتيجي الأساسي الذي تشجع زراعته في المساحات البعلية والمروية لتحقيق الاكتفاء الذاتي . ونتيجة لذلك فقد أصبحت سورية مصدراً صافياً للقمح خلال العقد الماضي وهو وضع استمر حتى موجة الجفاف القاسية التي تعرضت لها سورية في السنوات الأخيرة . وقد استوردت سورية 17000 طن في عام 2000 من أجل الطحن وإعادة التصدير وذلك للسماح لمطاحن القطاع الخاص بمتابعة نشاطها حتى خلال فترة الإنتاج المحلي المنخفض . وفي الفترة 1993-1995 كان الوسطي السنوي لصادرات القمح 25500 طن بقيمة 94 مليون ل.س . وقد أدت الزيادة الكبيرة في الإنتاج في منتصف التسعينات إلى زيادة في الصادرات في عام 1998 حيث وصل وسطي الصادرات السنوي إلى 147000 طن في الفترة 1998-2000 بقيمة 444 مليون ل.س . وكانت الوجهات التصديرية الرئيسية كوريا الشمالية والجنوبية وتونس والجزائر (الجدول 4-15) .

العنب : يتميز العنب السوري بالشكل والنوعية والمذاق الجيد وكذلك لملاعمته لصناعة الخمر . وفي الفترة 1993-1995 كان وسطي صادرات العنب حوالي 17000 طن بقيمة 168 مليون ل.س وقيمة الوحدة 10 ل.س/كغ . أما في الفترة الثانية فقد كان هناك زيادة ملحوظة في الكمية المصدرة (حوالي 27000 طن) بقيمة 245 مليون ل.س ترافقت مع زيادة في قيمة الوحدة بنسبة تزيد على 45% مما أوصل حصة العنب من الصادرات الزراعية إلى 2.5% . وتشكل السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت والأردن أهم الوجهات التصديرية للعنب (الجدول 4-16) .

العدس : يعرف العدس السوري بنوعيته الجيدة في الأسواق العالمية حيث يحقق أسعاراً جيدة . وفي الفترة 1993-1995 كان وسطي الصادرات يقدر بحوالي 34000 طن ووسطي قيمة الوحدة 0.38 دولار/كغ وفي الفترة 1998-2000 ازداد وسطي الصادرات إلى 37000 وأصبحت قيمة الوحدة 0.6 دولار/كغ وكانت الجهات التصديرية الرئيسية تركيا والسعودية والأردن ولبنان (الجدول 4-17) .

البطاطا : تتميز البطاطا بالتجارة بالاتجاهين حيث تستورد سورية بذار البطاطا (سوبر إيليت) وتصدر بطاطا الطعام وهي تستورد بشكل رئيسي من هولندا وفرنسا و إيرلندا وإيطاليا . أما من ناحية التصدير فقد انخفض الواسطي السنوي للصادرات من 54000 طن في الفترة 1993-1995 إلى 31000 طن في الفترة 1998-2000 بينما تم تسجيل انخفاض بنسبة 25% في قيمة الوحدة المصدرة معبراً عنها بالدولار الأمريكي . وكانت الجهات التصديرية الرئيسية اليونان والإمارات العربية المتحدة والكويت والسعودية وألمانيا (الجدول 4-18) .

الحمص : ويشكل منتجاً تصديرياً تقليدياً آخر حيث يزرع بشكل رئيسي في الأراضي البعلية ، لذا فقد تأثر إنتاجه وصادراته بموجة الجفاف حيث انخفض الواسطي السنوي للصادرات من 36000 طن في الفترة 1993-1995 إلى 15000 طن في الفترة 1998-2000 . وكانت الجهات التصديرية الرئيسية في الفترة الثانية الأردن والسعودية ولبنان (الجدول 4-19) .

4-4 الواردات الزراعية السورية

خلال الفترة 1990-2000 ازدادت الواردات بشكل أسرع من الصادرات في كل من التجارة الإجمالية (5.3%) والزراعية (2.1%) (الجدول 4-1) . وكانت الواردات الزراعية أقل تركيزاً من الصادرات حيث كانت الصادرات الزراعية تتكون من 11 منتجاً وتعادل 61% من قيمة الواردات الزراعية خلال الفترة 1998-2000 . وقد تم ترتيب هذه المنتجات حسب حصتها من قيمة الواردات الغذائية الزراعية وفيما يلي عرض تفصيلي لها .

السكر : (المكرر و الخام) وهو أهم واردات سورية الغذائية الزراعية وتشير البيانات إلى أن واردات السكر قد ازدادت بشكل ملحوظ خلال التسعينات حيث ازداد الواسطي السنوي للواردات من 360000 طن بقيمة 1288 مليون ل.س في الفترة 1993-1995 إلى 501000 طن بقيمة 1427 مليون ل.س في الفترة 1998-2000 (محسوباً بسعر الصرف الثابت) . وبالتالي فقد ازدادت حصة السكر من إجمالي الواردات الغذائية الزراعية من 11.9% إلى 14.1% بالرغم من الانخفاض في تكلفة استيراد الوحدة من 317 دولار/طن إلى 261 دولار/طن . ويستورد السكر بشكل رئيسي من فرنسا وبلجيكا وإسبانيا والمكسيك (الجدول 4-21) .

الذرة الصفراء : ازدادت حصة الذرة الصفراء من الواردات الزراعية خلال الفترة المختارة بشكل ملحوظ (من 5% إلى 9%) وذلك نتيجة لزيادة الكميات المستوردة من 355000 طن لوسطي الفترة 1993-1995 إلى 696000 طن في الفترة 1998-2000 . وازداد وسطي قيمة الواردات السنوية من 543 مليون ل.س في الفترة 1993-1995 إلى 963 مليون في الفترة 1998-2000 (بسعر الصرف الثابت) وذلك مقابل انخفاض قيمة الوحدة من 136 إلى 123 دولار/طن . وخلال السنوات السابقة تركز الاستيراد من الولايات المتحدة الأمريكية و الأرجنتين حيث شكلتا أكثر من 90% من الواردات في عام 2000 (الجدول 4-22) .

الرز : بالرغم من الزيادة المحدودة في القيمة والكمية فلا يزال الرز يشكل المادة الزراعية المستوردة الثالثة من حيث الأهمية (5.6% من قيمة الواردات الغذائية الزراعية) . وفي الفترة 1993-1995 كان وسطي الواردات يعادل 134000 طن بقيمة 546 مليون ل.س بينما كانت قيمة الوحدة 362 دولار/طن أما في الفترة 1998-2000 فقد كان وسطي الكمية المستوردة 144000 طن بقيمة 583 مليون ل.س (محسوبة على سعر الصرف القديم) . أما قيمة الوحدة فقد كانت تساوي 321 دولار/طن . وتشكل مصر وتايلاند وأستراليا وإيطاليا أهم الدول التي تستورد منها هذه المادة (الجدول 4-23) .

الأكساب وبقايا استخراج الزيت : تتضمن هذه المجموعة بقايا استخراج الزيت وأكساب البذور الزيتية مثل الصويا وتتميز تجارة هذه المواد بالاتجاهين وبترافق الاستيراد بمحدودية التصدير . وفي الواقع ففي الفترة 1993-1995 وصل معدل الواردات إلى 127000 طن (بقيمة 332 مليون ل.س) بينما كان وسطي الصادرات 8000 طن . وفي الفترة 1998-2000 كان وسطي الواردات 214000 طن بقيمة 565 مليون ل.س (محسوبة باستخدام سعر الصرف القديم) بينما كان وسطي الصادرات 34000 طن . وازدادت التجارة بشكل ملحوظ في الاتجاهين ولكن بالرغم من أن الصادرات قد ازدادت بشكل أسرع فقد بقيت كمية الواردات أكبر . وبقيت تكاليف الوحدة المستوردة ثابتة تقريباً (من 233 إلى 235 دولار/طن) وتشكل الولايات المتحدة الأمريكية والأرجنتين الدولتين الرئيسيتين اللتين تستورد منهما سورية هذه المواد بينما خسرت البرازيل حصتها التي كانت في الفترة الأولى تقدر بحوالي 25% (الجدول 4-24) . أما الدول الرئيسية المستوردة من سورية فهي تركيا ولبنان والسعودية .

الموز : كان استيراد الموز محظوراً حتى عام 1994 عندما سمح للقطاع الخاص باستيراد هذه المادة شريطة تمويلها من إيرادات التصدير . وفي عام 1994 ازدادت واردات الموز بشكل ملحوظ ولكنها تقلصت في السنة التالية حيث كان وسطي الواردات للفترة 1994-1995 يعادل 70000 طن بقيمة 1003 مليون ل.س . واستقر الاستيراد في السنوات التالية حيث وصل وسطي الاستيراد السنوي خلال

الفترة 1998-2000 إلى 67000 طن بقيمة 514 مليون ل.س. ووسطي التكلفة 0.7 دولار/كغ. وتشكل الإكوادور وكولومبيا وبنما ولبنان مؤخراً أهم الدول التي تستورد منها سورية هذه المادة (الجدول 4-25).

الأسماك المعلبة: وتشكل أهم المواد الغذائية المصنعة المستوردة حيث تشكل 4.6% من قيمة واردات الأغذية الزراعية خلال الفترة 1998-2000 وذلك نتيجة للنمو السريع حيث ازداد وسطي الكمية من 3000 طن بقيمة 262 مليون ل.س. في الفترة 1993-1995 إلى 6000 طن بقيمة 484 مليون ل.س. (بسر الصرف القديم) في الفترة 1998-2000. وانخفض تكلفة استيراد الوحدة من 8.5 إلى 6.8 دولار/كغ وتشكل المغرب وتايلاند الدول الرئيسية التي تستورد منها سورية هذه المادة (الجدول 4-26).

الشعير: وهو مورد علفي هام للثروة الحيوانية ويزرع في المناطق الجافة وشبه الجافة من سورية. وكان استيراده محظوراً حتى عام 1999 بهدف حماية الإنتاج المحلي حيث سمحت الدولة بالاستيراد للتعويض عن الانخفاض الكبير في الإنتاج المحلي بسبب موجة الجفاف. وخلال السنة الماضية كان وسطي الواردات 586500 طن وكان وسطي تكلفة الاستيراد 104 دولار/طن وتشكل فرنسا وألمانيا وأوكرانيا وتركيا وأستراليا الدول الرئيسية التي تستورد منها سورية هذه المادة (الجدول 4-27).

الشاي: وهو مادة من المواد شائعة الاستهلاك في سورية وبقي الوسطي السنوي لواردات هذه المادة مستقراً وبحدود 20000 طن بينما ازدادت قيمته من 371 مليون ل.س. في الفترة 1993-1995 إلى 436 مليون ل.س. في الفترة 1998-2000 (بسر الصرف الثابت). وعلى العكس من ذلك فقد ازدادت تكلفة استيراد الوحدة من 1.4 إلى حوالي 2 دولار/كغ. وتشكل سيريلانكا الدولة الرئيسية التي تستورد منها سورية هذه المادة بنسبة تزيد على 90% من إجمالي واردات الشاي في سنة عادية بينما يتم الاستيراد بكميات محدودة من دول أخرى في سنوات أخرى (الجدول 4-27).

الحليب المجفف: خلال التسعينات ازدادت واردات الحليب المجفف بعد زيادة الطلب على أغذية الأطفال كما ازداد سعر الوحدة. وازدادت الكميات المستوردة من 7000 طن في الفترة 1993-1995 إلى 11000 طن في الفترة 1998-2000 وترافق مع الزيادة في تكلفة استيراد الوحدة من 2.3 إلى 3.1 دولار/كغ مما أدى إلى زيادة قيمة الاستيراد من 180 مليون ل.س. إلى 386 مليون (بسر الصرف الثابت 11.25 ل.س./دولار). وتشكل هولندا و بولندا و بلجيكا وفرنسا الدول الرئيسية التي تستورد منها سورية هذه المادة (الجدول 4-28).

البن الأخضر والمحمص: ازداد وسطي الكميات المستوردة سنوياً من 12000 طن في الفترة 1993-1995 إلى 14000 طن في الفترة 1998-2000. وقد انخفض وسطي تكلفة الاستيراد من 2.2 إلى 1.7 دولار/كغ الذي يعكس الأسعار العالمية مما أدى إلى انخفاض إجمالي قيمة الواردات (محسوبة بسر

الصرف الثابت) من 290 مليون ل.س إلى 279 مليون ل.س . وتشكل البرازيل والهند وكوستاريكا الدول الرئيسية التي تستورد منها سورية هذه المادة (الجدول 4-29) .

الزيوت النباتية (فول الصويا - النرة - عباد الشمس) : بالرغم من زيادة الطلب على هذه الزيوت فقد انخفضت وارداتها خلال الفترة المرصودة نتيجة لزيادة الإنتاج المحلي . وفي الواقع فقد انخفض وسطي الكمية المستوردة من 32000 طن في الفترة 1993-1995 إلى 28000 طن في الفترة 1998-2000 وانخفضت قيمة الاستيراد من 276 مليون ل.س في الفترة الأولى إلى 284 مليون ل.س في الفترة الثانية بينما بقيت قيمة الوحدة مستقرة تقريباً . وتشكل تركيا وقبرص والإمارات العربية المتحدة الدول الرئيسية التي تستورد منها سورية هذه المادة (الجدول 4-29) .

5-4 حدا التجارة الزراعية السورية¹⁰

بينما تم التعرض لقيمة الوحدة للسلع الرئيسية عند استعراض السلع التجارية الرئيسية فمن الجدير بالذكر الإشارة إلى التطور الإجمالي لقيمة وحدة التصدير والاستيراد . لذا فيمثل الجدول 4-30 الأرقام القياسية لقيمة وحدة الصادرات والواردات في سورية محسوبة من قبل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة .

وقد انخفضت قيمة وحدة الصادرات السورية في بداية العقد وبقيت ثابتة تحت معدل عام 1990 وذلك بالرغم من زيادة الصادرات والتي تسارعت في النصف الثاني من التسعينات .

أما فيما يتعلق بالاستيراد فقد انخفض الرقم القياسي لقيمة الواردات أيضاً بين عامي 1990-1991 ولكن بعد سنتين أخريين من الانخفاض أظهر ذلك الرقم زيادة وصلت إلى حدها الأقصى في عام 1998 حيث وصل إلى 156 .

وبشكل عام فمن الممكن الإشارة إلى أن سعر وحدة التصدير قد اتجه نحو الزيادة بسرعة أقل من سعر وحدة الاستيراد . ويتضح هذه الأمر من خلال النسبة بين سعري الوحدة والذي يشكل مقياساً لحدي التجارة والذي بقي أدنى من أعلى حد وصل إليه في عام 1992 والذي يساوي 1.2 ليتأرجح بين 0.6 في عام 1995 و 1 في أكثر سنوات وآخرها عام 1999 .

وبمعنى آخر ونظراً للنمو السريع الذي ظهر في أسعار الواردات مقارنة بأسعار الصادرات ومن أجل أن تتمكن سورية من دفع تكاليف وارداتها المتزايدة فإنها بحاجة لزيادة كمية الصادرات . ويكمن الحل البديل في التركيز على زيادة قيمة الوحدة المصدرة وهو أمر يتطلب المزيد من الاهتمام بالربحية التي يمكن للمنتجات المحلية أن تحققها في الأسواق العالمية وإمكانية زيادة تصدير المنتجات المصنعة ذات القيمة المضافة الأعلى مقارنة بالمواد الخام ذات القيمة المضافة المتدنية . وترتبط اتجاهات الأسعار بشكل وثيق بتركيبية التبادلات التجارية و تتضمن الصادرات الزراعية قسماً كبيراً من المنتجات الزراعية الخام (الغذائية وغير الغذائية) كما هو مبين في الفقرات السابقة بينما تتضمن الواردات الزراعية قسماً كبيراً من المواد المصنعة .

الفصل الخامس

الاتفاقيات الزراعية مع الدول العربية

قامت سورية بتوقيع عدد من اتفاقيات التجارة والتعاون من أجل تعزيز علاقاتها التجارية مع الدول العربية المجاورة ودعم عملية التنمية الاقتصادية في المنطقة . وسوف نتعرض بشكل موجز في الفقرات التالية لأهم ثلاثة اتفاقيات : مع لبنان و الأردن ومنطقة التجارة العربية الحرة الكبرى . وبعد وصف محتوى الاتفاقيات سوف نتعرض للتجارة الزراعية السورية مع تلك الدول .

1-5 الاتفاقيات الثنائية مع لبنان

تم التوقيع على اتفاقية التعاون والتنسيق الاجتماعي والاقتصادي بين سورية ولبنان في عام 1992. وتهدف الاتفاقية إلى إنشاء سوق مشتركة تتميز بالحركة الحرة للبضائع والأفراد ورؤوس الأموال وكذلك التنسيق بين السياسات الزراعية والتشريعات المالية . وعلاوةً على ذلك فتتضمن الاتفاقية أحكاماً حول اللجان المشتركة و المعايير الواجب إتباعها عند تنفيذ الاتفاقية .

كما تم وضع بروتوكول خاص حول التعاون في مجال الزراعة في عام 1994 وهي يتعلّق بتبادل الخبرات للتعاون في مجال البحوث الزراعية والعديد من المجالات الأخرى ذات الاهتمام المشترك . كما تم التوقيع على اتفاقية لتشجيع وحماية الاستثمارات في عام 1997 وهي تتضمن قواعد ومبادئ تشجيع الاستثمار بين الدولتين .

كما تم تحقيق المزيد من التقدم في الاجتماع الذي عقد بين رئيسي مجلس الوزراء في البلدين في عام 1998 والاجتماع الوزاري الذي عقد في عام 1999 والذي تعلق بالتنسيق والتعاون والتجارة الحرة وحركة رؤوس الأموال ومهد الطريق أمام تخفيض التعريفات الجمركية على المنتجات الزراعية ابتداءً من 1999/10/12 . وتم الاتفاق في الاجتماع التالي للجنة الفنية الذي عقد في دمشق في عام 2000 على تفاصيل البدء بتحرير تجارة المنتجات الزراعية والثروة الحيوانية . وعلى وجه الخصوص فقد تم الاتفاق في الاجتماع على قائمة المنتجات التي سيتم تحريرها بشكل كامل وقائمة المنتجات التي يتم تحريرها بشكل تدريجي وعلى الخطوات اللازمة لضمان التنفيذ من قبل مديريات الجمارك في كل من الدولتين بتلك القرارات .

1-1-5 اتجاهات التجارة الزراعية السورية مع لبنان

يظهر الجدولان 1-5 و 2-5 تطور التجارة الزراعية بين سورية ولبنان خلال العقد الماضي وذلك من خلال عرض التبادل التجاري في فترات ثلاث : 1990-1989 و 1994-1995 و 1998-1999 . وهو يوضح أن الصادرات الزراعية السورية إلى لبنان تفوق الصادرات اللبنانية الضئيلة جداً إلى سورية .

ويبين الجدول 1-5 أن قيمة الواردات الزراعية السورية من لبنان منخفضة نسبياً و هي تزداد مع مرور الوقت وخاصة بالقيم النسبية : من 36 مليون ل.س أي ما يعادل 13% من واردات سورية من دول منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى و 0.5% من وارداتها من العالم في الفترة 1990-1989 إلى 13 مليون ل.س أي ما يعادل 1.7% من واردات سورية من دول منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى و 0.2% من وارداتها من العالم . وفيما يتعلق بتركيبة الواردات فهي تتكون بشكل رئيسي من المنتجات المصنعة مثل الحبوب واللحوم المصنعة والمشروبات كما يتم أيضاً استيراد كميات كبيرة من الفواكه والسكر والكافور .

ومن ناحية أخرى يبين الجدول 2-5 أن قيمة الصادرات الزراعية السورية إلى لبنان كبيرة جداً بالقيمة المطلقة ولكنها تظهر تراجعاً في النصف الثاني من التسعينات بعد الزيادة الكبيرة التي تم تسجيلها في النصف الأول من العقد . وبشكل عام فإن الصادرات الزراعية قد انخفضت بالقيم المطلقة والنسبية من 990 مليون ل.س في الفترة 1990-1989 أي ما يعادل 26% من صادرات سورية إلى دول منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى و 15% من إجمالي الصادرات الزراعية إلى 786 مليون ل.س أي ما يعادل 16% من صادرات سورية إلى دول منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى و 8% من إجمالي الصادرات الزراعية . وفيما يتعلق بتركيبة الصادرات فتشكل الخضار الطازجة أهم تلك المواد (59% من الإجمالي في الفترة 1998-1999) تليها الفواكه والمكسرات والخضار (16%) و الورود (10%) .

2-5 الاتفاقيات الثنائية مع الأردن

تم التوقيع على اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجارة مع الأردن في عام 1975 وذلك لتعزيز العلاقات الاقتصادية بين البلدين وتسهيل التبادل التجاري من خلال السماح باستيراد وتصدير جميع المنتجات الصناعية والحيوانية والزراعية . وتضمنت الاتفاقية عدة استثناءات من الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى وإنشاء مكاتب لتشجيع التجارة وتنفيذ مشاريع التعاون وإنشاء لجان لمتابعة تنفيذ الاتفاقية .

وقد أكد بروتوكول التجارة في عام 1999 على الحاجة لتبسيط إجراءات الجمارك وتسهيل حركة البضائع . وعقدت اللجنة السورية-الأردنية العليا اجتماعها في عام 1999 الذي أعلن البدء بصياغة روزنامة زراعية تمنح المعاملة التفضيلية للمنتجات بما يتماشى مع الروزنامة الزراعية المعدة ضمن اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى . وأعلن اجتماع اللجنة العليا المنعقد في عام 2000 البدء بتنفيذ الروزنامة الزراعية التي تمنح الميزات لبعض الكميات من السلع بتبادلها بين البلدين معفاة من الرسوم الجمركية مؤكداً على الحاجة للاجتماعات الدورية لمتابعة تنفيذها .

1-2-5 اتجاهات التجارة الزراعية السورية مع الأردن

كما تميزت التبادلات التجارية الزراعية بين سورية والأردن بارتفاع معدل الصادرات السورية (الجدولين 3-5 و 4-5) . وفي الواقع فإن وسطي قيمة الواردات الزراعية السورية من الأردن خلال الفترة 1998-1999 كان يساوي 36 مليون ل.س أي ما يعادل 4.7% من الواردات الزراعية من دول منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى و 0.4% من إجمالي الواردات من العالم بينما كانت قيمة صادرات سورية إلى الأردن حوالي 200 مليون ل.س أي ما يعادل 5.1% من صادرات سورية إلى دول منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى و 2.7% من إجمالي الصادرات .

وفيما يتعلق بتطور التجارة خلال العقد الماضي فمن الممكن الإشارة إلى أن قيمة الواردات السورية قد انخفضت في منتصف التسعينات وتحسنت في نهاية العقد ولكن حصة الأردن من الواردات السورية انخفضت بشكل ملحوظ وخاصة بسبب الزيادة الأسرع للاستيراد من دول منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى (الجدول 3-5) . أما بشأن الصادرات إلى الأردن فقد كان هناك زيادة كبيرة في منتصف التسعينات حيث وصلت قيمة الصادرات إلى 503.4 مليون ل.س أي ما يعادل 9.5% من الصادرات السورية إلى دول منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى و 6.5% من إجمالي الصادرات السورية إلى العالم . ومع ذلك فقد انخفضت الصادرات بشكل واضح في السنوات التالية وفي نهاية العقد كانت حصة الأردن من الصادرات الزراعية السورية إلى دول منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى وللعالم أدنى من المعدل الذي تم تسجيله في أوائل التسعينات بالرغم من الزيادة المطلقة في قيمة التصدير (الجدول 4-5) .

وفيما يتعلق بالمنتجات الخاصة فقد كان القسم الأكبر من صادرات سورية إلى الأردن من الخضار التي تجاوزت الحبوب (وخاصة الشعير) والقطن الذي لعب الدور الرئيسي خلال السنوات السابقة . وبشكل مشابه فقد تركزت الواردات على بعض المنتجات في كل فترة من فترات الدراسة : حيث تم التركيز على الزيوت والدهون (الزيوت النباتية المهدرجة) في أواخر التسعينات و الحيوانات الحية بالإضافة إلى الزيوت والدهون في منتصف التسعينات ومنتجات الطحن (الدقيق) في بداية العقد . ومن الجدير بالملاحظة أن تلك

المنتجات لم تكن تنظم من خلال الاتفاقية وبمعنى آخر فإن التجارة الزراعية بين سورية والأردن لم تتأثر بشكل كبير بالاتفاقيات التجارية .

3-5 اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى

كان تشجيع التكامل الاقتصادي الإقليمي بين الدول العربية موضوع عدد من الاتفاقيات . فقد تم توقيع الاتفاقية الأولى في عام 1953 وذلك لتسهيل تجارة الترانزيت ولكنها لم تكن فعالة وذلك لعدم توافر الشروط الكافية لتنفيذها .

وتم التوقيع على اتفاقية السوق العربية المشتركة في عام 1964 بهدف إلغاء جميع القيود الجمركية وغير الجمركية على التجارة بين الدول العربية . ولم يتم تنفيذ هذه الاتفاقية ولكن تمت متابعتها مؤخراً في عام 1981 مع توقيع اتفاقية تسهيل و تشجيع التجارة العربية البينية من خلال إلغاء القيود الجمركية وغير الجمركية على المنتجات المصنعة ونصف المصنعة . ولم تتمكن هذه الاتفاقية أيضاً من تحقيق أهدافها وذلك نظراً لاعتمادها على قوائم سلعية محدودة جداً وللافتقار إلى الالتزام الحقيقي بهدف تحرير التجارة .

وقد دفع فشل التحرير التجاري الإقليمي العربي الأول ببعض الحكومات إلى تشجيع التجمعات الإقليمية الأصغر مثل :

- مجلس التعاون الخليجي الذي تم إنشاؤه في عام 1981 من قبل البحرين والكويت وعمان وقطر والسعودية والإمارات العربية المتحدة .
- مجلس التعاون العربي الذي يضم مصر والعراق والأردن واليمن .
- الاتحاد العربي المغربي الذي يضم الجزائر وليبيا وموريتانيا والمغرب وتونس .

ومع ذلك فلم تتمكن هذه المجموعات الأصغر من تحقيق نتائج هامة في تحرير التجارة .

ومؤخراً عهد مؤتمر القمة العربية الذي عقد في حزيران 1996 في مصر إلى المجلس الاجتماعي الاقتصادي العربي التابع لجامعة الدول العربية بمسؤولية إنشاء منطقة تجارة عربية حرة فعالة . وبعد عدة أشهر وفي بداية عام 1997 اتفق المجلس على إنشاء منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى خلال فترة عشر سنوات ابتداءً من الأول من كانون الثاني 1998 . ويهدف القرار إلى التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية و الضرائب ذات الأثر المماثل المفروضة على جميع السلع ذات المنشأ الوطني . وتعتبر فترة السنوات العشر كمرحلة انتقالية تسمح لجميع الدول الأعضاء باتخاذ الإجراءات اللازمة لإنشاء منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى .

وقد تم تبني اتفاقية عام 1981 كإطار مرجعي لإنشاء منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى . وبالتالي فقد أصبحت الدول العربية الموقعة على تلك الاتفاقية أعضاء في منطقة التجارة وأصبحت ملتزمة بتنفيذها . وفيما يتعلق بالدول غير الأعضاء فيتوجب عليها أولاً تبني اتفاقية عام 1981 . وحالياً وصل عدد الدول الأعضاء إلى إحدى عشرة دولة (الأردن - تونس - السعودية - سورية - العراق - عمان - الكويت - لبنان - ليبيا - مصر - المغرب) بينما هناك أربع دول تم منحها صفة المراقب .

5-3-1 البرنامج التنفيذي لاتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى

وافق المجلس الاجتماعي الاقتصادي العربي في شهر شباط 1997 على البرنامج التنفيذي والجدول الزمني لتنفيذ الاتفاقية وتم إنشاء منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى حسب اتفاقية عام 1981 لتحرير التجارة بين الدول العربية ، بحيث يتم الالتزام أيضاً بقواعد منظمة التجارة العالمية. واتفقت الدول العربية الأعضاء في الاتفاقية بإنهاء إنشاء منطقة التجارة خلال عشر سنوات ابتداءً من 1 كانون الثاني 1998 وذلك من خلال تخفيض الرسوم الجمركية بنسب سنوية متساوية (10%) بحيث يتم التوصل إلى التحرير التجاري الكامل في أي وقت خلال فترة تنفيذ البرنامج .

ويقوم المجلس الاجتماعي الاقتصادي العربي بمراجعة تنفيذ البرنامج مرة كل ستة أشهر . وبموجب ذلك البرنامج تخضع السلع التي يتم تبادلها تجارياً لمعاملة السلع المحلية في الدول الأعضاء من حيث قواعد المنشأ والمقاييس والمواصفات وشروط الحماية الصحية والأمنية والضرائب الرسوم والجمركية . وبالإشارة إلى الإغراق والقيود الكمية على التجارة وتعتبر الاتفاقية المبادئ والإجراءات الدولية مرجعاً لها.

ويتم بالبداية بالإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية المطبقة في كل دولة من الدول في كانون الثاني 1998. وسوف تشكل هذه الرسوم أساس حساب البرنامج المتوقع . وإذا ما تم تخفيض الرسوم الجمركية بعد 1 كانون الثاني 1998 فسوف تحل الرسوم المخفضة محل الرسوم التي كانت مطبقة سابقاً . وبموجب قواعد اتفاقية عام 1981 فيمكن لأي عضوين أو أكثر الاتفاق فيما بينها على تبادل المزيد من الامتيازات التجارية قبل التوصل إلى تنفيذ الجدول الزمني المتفق عليه .

5-3-2 اتجاهات التجارة الزراعية السورية مع دول منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى

تشكل سورية إلى حد كبير في تجارتها مع دول منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى مصدراً زراعياً صافياً . وفي الواقع فإن دول منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى لا تشكل مصدراً رئيسياً للواردات الزراعية لسورية بالرغم من أن تلك الواردات كانت في تزايد مستمر من حيث القيمة (+166%) والحصة من إجمالي الواردات الزراعية (من 4% في الفترة 1989-1990 إلى 9% في الفترة 1998-1999) .

وتستورد سورية بشكل رئيسي اللحوم والأسماك المصنعة والحبوب (الرز) والزيتون . ويشكل القسم الأكبر من وارداتها المواد التي لا يمكن إنتاجها محلياً مثل التمور والموز والرز والأسماك المعلبة والزيتون النباتية المهدرجة (الجدول 5-5) . ويتم استيراد التمور من السعودية ودول الخليج والرز من مصر والأسماك المعلبة من المغرب ويتم استيراد الجلود وجلود الحيوانات لصناعة الدباغة المحلية .

أما فيما يتعلق بالتصدير فتشكل الدول العربية الوجهة التصديرية الرئيسية للمنتجات الزراعية السورية حيث تراوحت حصتها في التسعينات بين 69% في الفترة 1994-1995 و 53% في الفترة 1999-2000 من إجمالي الصادرات الزراعية . وازدادت الصادرات بنسبة 38% في الجزء الأول من التسعينات وانعكس هذا الاتجاه في النصف الثاني من التسعينات 28% . وتشكل الدول العربية الوجهة التصديرية الرئيسية لبعض المنتجات مثل الخضار والفواكه الطازجة والمصنعة والحيوانات الحية . وتشكل الخضار والفواكه الطازجة أكثر من 67% من إجمالي الصادرات والحيوانات الحية حوالي 12% . ومن الجدير بالذكر أن التدخل الحكومي في تجارة تلك المنتجات محدود جداً وأن القطاع الخاص يسيطر على القسم الأكبر من هذه التجارة .

ويمكن القول بأن تجارة سورية مع دول منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى قد تطورت بشكل سريع نسبياً خلال التسعينات وخاصة من ناحية التصدير وبقي التصدير سائداً ومحافظةً على الميزان التجاري الصافي . ومن الصعب الربط بين التطور الإيجابي والتنفيذ الإيجابي لمنطقة التجارة العربية الحرة حيث بدأ هذا الأمر في نهاية العقد فقط . وبدلاً من ذلك فقد يكون هذا ناتجاً عن التوجه الحكومي الذي بدأ في أواخر الثمانينات لتشجيع مشاركة القطاع الخاص في فعاليات الاستيراد والتصدير . وفي الواقع فإنه من المعقول افتراض أنه كان لهذا التوجه أثراً أقوى في تشجيع التبادل التجاري مع الدول المجاورة بينما بدأ تنفيذ اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة في سنوات ليس هناك بيانات متاحة حولها .

وفي عام 2001 وافق المجلس الاقتصادي والاجتماعي على الإسراع بتنفيذ اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة من خلال اعتبار بداية عام 2005 لاعتماد المنطقة الحرة وزيادة الخطوات للإعفاء من الرسوم الجمركية بحيث تصبح 20% سنوياً في السنتين الأخيرتين إضافة إلى تخفيض فترة الحماية لبعض السلع وتخفيض عددها الأعظمي إلى 7 سلع بدلاً من 10 و فترات الحماية الإجمالية إلى 35 شهراً بدلاً من 45 شهراً .

4-5 المبادرات الحالية باتجاه المزيد من التكامل التجاري مع الدول العربية

وقعت سورية حالياً على اتفاقيتين أخريين لإنشاء مناطق تجارة حرة من أجل تشجيع التعاون التجاري الأولى مع العراق وتم توقيعها في 2000/1/31 ودخلت حيز التنفيذ في عام 2002 وتعفى بموجبها المنتجات السورية والعراقية ذات المنشأ المحلي من الرسوم الجمركية وغير الجمركية وذلك ابتداءً من تاريخ المصادقة على الاتفاقية .

أما الاتفاقية الثانية فتم توقيعها مع المملكة العربية السعودية في 2001/2/20 والتي بدأ تنفيذها في كانون الثاني 2001 . ولا تزال الاتفاقية القديمة التي تم توقيعها في عام 1972 بين سورية والسعودية سارية المفعول بالإضافة إلى ذلك فتخضع المنتجات التي لم تشملها تلك الاتفاقية لتخفيض الرسوم الجمركية بنسبة 50% عند تصديق الاتفاقية و 70% في عام 2002 و 100% في عام 2003 .

5-5 الاتفاقيات مع الدول الأخرى غير الدول العربية والأوروبية

قامت سورية منذ عام 1995 بتوقيع مجموعة من الاتفاقيات مع العديد من الدول خارج منطقة الدول العربية والأوروبية مثل إيران وتركيا وأرمينيا والباكستان والهند وتشيلي . وتهدف جميع هذه الاتفاقيات إلى تشجيع التعاون في العديد من المجالات مثل الزراعة والنقل والبحوث . ولا تتضمن أي منها التزامات خاصة بالتجارة الزراعية وإنما جميعها تركز على المساعدة الفنية في مجال الزراعة .

وعلى سبيل المثال قامت سورية بتوقيع اتفاقيتين مع إيران في عامي 1994 و 1999 وهما ترتبطان بالتعاون البحثي في مجال الإنتاج النباتي والمحاصيل والبستنة والتصنيع الغذائي ووقاية المزروعات والحجر النباتي والإنتاج الحيواني والصحة الحيوانية وأبحاث الغابات وإدارتها والإرشاد الزراعي والتنمية والأبحاث في الزراعات المائية والموارد البحرية والتدريب وتبادل الخبراء والعلماء في مجال الزراعة .

وتعنى الاتفاقية الموقعة مع أرمينيا بتشجيع التعاون الفني والتجاري والاقتصادي في مجال الزراعة . كما أنها تسعى إلى تحسين التجارة البينية بين البلدين وتبادل المعلومات والخبراء الزراعيين وتشجيع إنشاء مؤسسات مشتركة .

أما الاتفاقية التي تم توقيعها مع تركيا فتهدف إلى توسيع وتحسين التعاون في مجال الزراعة وتربية الحيوان والقضايا الريفية بما في ذلك تبادل المعلومات العلمية والفنية والخبراء وتشجيع إنشاء مشاريع مشتركة بين شركات القطاع الخاص وإنشاء لجنة زراعية بين البلدين من أجل تسهيل التعاون .

وشأنها شأن الاتفاقيات السابقة تسعى الاتفاقية مع تشيلي إلى تشجيع التعاون في مجال البحوث الزراعية وحماية النبات والغابات وتربية الحيوان والأراضي والري والإرشاد الزراعي والنباتي والغابات. أما الاتفاقية مع باكستان فهي تركز على التعاون في مجال البحوث الزراعية والإنتاج الحيواني والصحة الحيوانية والري والأراضي ووقاية المزروعات وتسهيل تصدير الفواض والتدريب . وبما أن انعكاسات تلك الاتفاقيات على التجارة الزراعية ضئيلة جداً فمن الممكن القول بأن سورية تركز في اتفاقياتها بشأن للتجارة الزراعية على الشراكة مع الدول العربية والأوربية .

الفصل السادس

التجارة الزراعية السورية مع الاتحاد الأوروبي

1-6 مقدمة

يرجع التعاون الاقتصادي الثنائي بين سورية والاتحاد الأوروبي إلى عام 1977 عندما وقعت سورية مع المجموعة الأوروبية بروتوكول تعاون نظم علاقاتهم الاقتصادية منذ ذلك الوقت . ويغطي البروتوكول ناحيتين رئيسيتين من التعاون الثنائي : التعاون الاقتصادي والثقافي والمالي والتعاون التجاري بشكل أكثر تحديداً والذي يهدف إلى تشجيع التجارة بين الطرفين . ويأخذ هذا الهدف بعين الاعتبار الميزان التجاري السوري السالب في التجارة الزراعية مع المجموعة الأوروبية والذي كان يسعى إلى زيادة معدلات النمو للصادرات السورية وتحسين وصول المنتجات الزراعية السورية إلى الأسواق الأوروبية من خلال منح امتيازات لسورية .

وضمن هذا الإطار فقد منحت اتفاقية عام 1977 حرية دخول المنتجات السورية المصنعة إلى الأسواق الأوروبية وسمحت بتقديم المساعدة المالية لسورية من خلال البروتوكولات المالية ومنحت بعض الامتيازات الخاصة بالتعريف الجمركية للمنتجات الزراعية . وعلى وجه الخصوص فقد خضعت المنتجات الزراعية المستوردة من سورية إلى المجموعة الأوروبية لتخفيض في معدلات التعريف الجمركية كما هو مبين في الجدول 1-6 . وفي أواخر عام 1995 دخلت العلاقات الاقتصادية في منطقة المتوسط مرحلة جديدة بدأت بإطلاق ما يسمى "عملية برشلونة" التي شكلت منهجاً جديداً في الشراكة الأوروبية المتوسطة . وعبرت دول شمال وجنوب المتوسط عن رغبتها في تعزيز الروابط المشتركة . ولم يقتصر الهدف الذي تسعى إليه دول مؤتمر برشلونة إلى إنشاء منطقة تجارة حرة وإنما إلى توسيع مجال التعاون الإقليمي باتجاه إيجاد منطقة تتمتع بالرفاهية والسلام والتكامل .

وكانت نتيجة هذا المنهج الجديد سلسلة من اتفاقيات الشراكة بين دول المتوسط والاتحاد الأوروبي . وضمن هذا الإطار وبالإضافة إلى العديد من النواحي يمكن لدول المتوسط أن تسعى إلى الحصول على المزيد من الامتيازات التجارية في المنتجات الزراعية ويمكنها الحصول على المساعدات المالية الكبيرة التي تقدمها دول الاتحاد الأوروبي . وبالمقابل فيمكن للاتحاد الأوروبي التفاوض على تجارة حرة في المنتجات المصنعة وضمان الاستقرار الاقتصادي والذي يتم تحقيقه نتيجة للتعديلات الهيكلية في اقتصاديات دول المتوسط مما سيساعد على التغلب على مشكلات زيادة هجرة اليد العاملة من الجنوب .

وتعتبر سورية الدول الوحيدة بين الدول المتوسطية الإثنا عشر المشاركة في مؤتمر برشلونة التي لم توقع بعد على اتفاق الشراكة . وفي الواقع وبينما وقعت دول المتوسط الأخرى اتفاقياتها مع الاتحاد الأوربي ودخل القسم الأكبر منها حيز التنفيذ فإن سورية قد بدأت عملية التفاوض الرسمي في عام 2001 . ومع ذلك فقد تم تنفيذ مجموعة من الجولات التفاوضية أظهرت الالتزام الكبير بالتوصل إلى اتفاق سريع . وفي هذا الإطار بدأت الحكومة السورية برنامج التعديلات الهيكلية من أجل أن توجد مناخاً اقتصادياً أكثر ملاءمة مما يساعد على تخفيف الآثار السلبية المتوقعة من زيادة الانفتاح في اقتصادها .

وبالرغم من أنه تم تخصيص هذا الفصل لقضايا التجارة الزراعية بين سورية والاتحاد الأوربي ولمناقشة بعض القضايا التجارية ضمن إطار اتفاقية الشراكة القادمة فسوف تتم الإشارة إلى التجارة الزراعية بين دول المتوسط والاتحاد الأوربي من أجل تسهيل فهم الصورة العامة للتجارة الزراعية الأوربية المتوسطية وتحديد وضع سورية بين دول المتوسط ومعالجة قضية التنافس الداخلي في أسواق الاتحاد الأوربي على المنتجات الزراعية .

2-6 التجارة الزراعية بين الاتحاد الأوربي ودول المتوسط¹¹

يشكل الاتحاد الأوربي الشريك التجاري التقليدي لجميع دول المتوسط وتظهر الأرقام القياسية التجارية لمجموعة مختارة من دول المتوسط أن الاتحاد الأوربي يتمتع بحصة كبيرة من التجارة الإجمالية لهذه الدول (غارسيا ألفاريس كوكه 2001) . ويشكل التبادل التجاري مع الاتحاد الأوربي حوالي 56% من إجمالي الصادرات و 54% من إجمالي الواردات في تلك الدول . وبالنظر بشكل فردي إلى دول المتوسط نجد أن بعض الدول مثل تونس ومصر وتركيا (إلى درجة أقل) تظهر اعتماداً كبيراً في تجارتها على الاتحاد الأوربي إما كوجهة تصديرية أو كمصدر استيرادي . أما الدول الأخرى فهي أقل اعتماداً على الاتحاد الأوربي وتعتبر الأردن ولبنان مثالين جيدين على هذا حيث يذهب حوالي 16% و 24% من صادراتهما الإجمالية إلى الاتحاد الأوربي . ومع ذلك فإن الاتحاد الأوربي شريك أكثر أهمية من ناحية الاستيراد حيث تصل حصته من واردات البلدين إلى 33% و 47% على التوالي (الجدول 2-6) .

ومن النقاط المهمة التي تستحق الذكر أن سورية هي الدولة الوحيدة بين دول المتوسط ذات الميزان التجاري الشامل الموجب مع الاتحاد الأوربي ويرجع ذلك إلى حصة النفط الخام ومنتجات البترول في صادراتها (غارسيا ألفاريس كوكه 2001) . ويستقطب الاتحاد الأوربي 59% من صادرات سورية

الإجمالية و 38% من إجمالي وارداتها (الجدول 6-2) . أما فيما يتعلق بالتجارة الزراعية فالصورة مختلفة تماماً .

إن حصة الاتحاد الأوروبي من الواردات والصادرات الزراعية لنفس المجموعة من الدول أقل من حصتها من التجارة الإجمالية بالرغم من أنها كبيرة حيث شكلت 35% و 29% من صادرات مجموعة المتوسط و وارداتها على التوالي (الجدول 6-3) .

وتعتبر تونس ومصر وتركيا أكثر توجهها من بقية الدول الواردة في القائمة نحو الاتحاد الأوروبي في التصدير الزراعي بينما تتميز باعتمادها الضعيف على الاتحاد الأوروبي في الواردات الزراعية. أما بالنسبة للدول المتبقية بما فيها سورية وحسب البيانات التي تم تجميعها من قبل غارسيا ألفاريس كوكه (2001) فإن حصة الاتحاد الأوروبي أقل في كل من التصدير والاستيراد الزراعي . وبالنسبة لسورية فإن 15% من صادراتها الزراعية فقط يذهب إلى أسواق الاتحاد الأوروبي الذي يشكل 25% من الواردات الزراعية السورية (الجدول 6-3) .

أكد العرض السابق أهمية الاتحاد الأوروبي كشريك تجاري لمجموعة مختارة من دول المتوسط . أما التحليل التالي فسوف يعرض للجانب الآخر من الصورة وذلك من خلال التعرف على أهمية دول المتوسط في التجارة الزراعية للاتحاد الأوروبي . وسوف يشار إلى دول المتوسط الإحدى عشرة التي يتضمنها التحليل بدول المتوسط الإحدى عشرة . تشكل التجارة الزراعية لدول الاتحاد الأوروبي مع الدول غير الأعضاء في الاتحاد والتي يشار إليها بالتجارة "خارج الاتحاد" ثلث التجارة الزراعية الإجمالية لدول الاتحاد الأوروبي . تشكل حصة دول المتوسط الإحدى عشرة 11% منها فقط من الصادرات الزراعية إلى خارج الاتحاد و 7% من الواردات الزراعية من خارج الاتحاد (الجدول 6-4) .

وتتمتع تركيا ومصر ودول المغرب والتي تعتبر أكثر أهم شركاء المتوسط التجاريين مع الاتحاد الأوروبي بحصة قليلة جداً من الصادرات والواردات الزراعية للاتحاد الأوروبي . فمن ناحية الاستيراد تشكل الجزائر أهم الوجهات التصديرية للصادرات الزراعية في منطقة المتوسط حيث تصل حصتها إلى 2% من صادرات الاتحاد الأوروبي الزراعية الخارجية بينما تشكل تركيا أهم البلدان المتوسطية التي تستورد منها دول الاتحاد الأوروبي حيث تصل حصتها من تلك الواردات إلى 3% .

أما بالنسبة لسورية فإنها إحدى أقل الدول تجارةً مع الاتحاد الأوروبي حيث أن حصتها من صادرات الاتحاد الأوروبي الزراعية لا تتجاوز 0.4% ومن الواردات 0.2% (الجدول 6-4) .

وخلال الفترة 1995-1999 ازدادت الصادرات الزراعية لدول المتوسط الإحدى عشرة بنسبة 3.3% لتصل إلى 4852 مليون يورو في عام 1999 . وتشير قيم الصادرات الزراعية للدول الفردية ضمن مجموعة المتوسط الإحدى عشرة إلى أنه يمكن تقسيم منطقة المتوسط إلى مجموعتين ثانويتين . فقد شهدت تونس والمغرب وإسرائيل ولبنان ومالطا وتركيا نمواً ملحوظاً في صادراتها الزراعية إلى الاتحاد الأوروبي بينما على الجانب الآخر كان هناك ليبيا وقبرص ومصر وسورية (إلى درجة أقل) في المجموعة الثانية التي انخفضت صادراتها الزراعية إلى الاتحاد الأوروبي بنسبة 28% تقريباً (الجدول 6-5) .

ومن ناحية أخرى فقد كانت الواردات الزراعية لدول المتوسط الإحدى عشرة من الاتحاد الأوروبي راكدة وحدثت الزيادة الكبيرة للواردات الزراعية في بعض الدول مثل قبرص ولبنان ومالطا ومصر بينما تقلصت واردات ليبيا وتونس وتركيا والمغرب . وقد سجلت واردات سورية من الاتحاد الأوروبي في عام 1999 نفس المستوى المسجل في عام 1995 (الجدول 6-6) .

وفي أواخر التسعينات كان الميزان التجاري الزراعي الإجمالي لدول المتوسط الإحدى عشرة مع الاتحاد الأوروبي سالباً مظهراً تغييرات كبيرة دون أن يكون له اتجاه محدد (الجدول 6-7) . وأظهرت تونس والمغرب وإسرائيل و تركيا والتي تعتبر أهم دول المتوسط المصدرة للاتحاد الأوروبي اتجاهاً موجباً في الموازين التجارية الزراعية وتحسناً في الميزان القياسي . أما الدول المتبقية فقد حافظت على الاتجاه السالب في الموازين التجارية الزراعية التي كانت مرتفعة جداً في بعض الدول مثل الجزائر ومصر ولبنان . ومع ذلك فلم تظهر الموازين القياسية لتلك الدول تراجعاً واضحاً . وتعتبر سورية الدول المتوسطة الوحيدة في تلك المجموعة التي أظهرت تراجعاً واضحاً في ميزانها التجاري الزراعي الذي كان اتجاهه في تراجع مستمر وخاصة في عامي 1998 و 1999 عندما تأثرت سورية بموجة الجفاف بشكل كبير (الجدولين 6-7 و 6-8) .

ومن النقاط المكتملة للتحليل نموذج التركيبة التجارية الزراعية حسب فئات المنتجات . وعلى وجه الخصوص فمن المفيد الإشارة إلى أن تركيبة الصادرات الزراعية السورية تتميز بارتفاع نسبة المنتجات الزراعية الخام (84%) مقابل المنتجات المصنعة (16%) بينما الوضع يختلف بالنسبة لمجموعة دول المتوسط الإحدى عشرة مجتمعة حيث تصل نسبة المنتجات الزراعية المصنعة إلى 56% من الصادرات الزراعية المصدرة إلى الاتحاد الأوروبي .

إن الاعتماد الكبير لسورية على المنتجات ذات القيمة المضافة المنخفضة يمثل حالة فريدة في دول المتوسط ويمكن أن يعطي تفسيراً مناسباً لتراجع ميزانها القياسي التجاري (الجدول 6-9) وخاصة على المدى المتوسط بعد أن تنتهي انعكاسات الوضع المناخي . وفيما يتعلق بالصادرات فيمكن ملاحظة تركيبات

مختلفة بين سورية وبقية دول المتوسط الإحدى عشرة . حيث تتركز الصادرات الزراعية السورية إلى الاتحاد الأوروبي في أربع فئات من المنتجات بينما صادرات دول المجموعة الأخرى فهي أكثر تنوعاً وتشمل جميع فئات المنتجات . وبشكل أكثر تحديداً فإن الصادرات الزراعية السورية تعتمد بشكل رئيسي على الألياف النباتية (بما فيها القطن) والذي تصل حصته إلى 73% واللحوم الطازجة والمجمدة (11%) و البقوليات والخضار الطازجة (5%) . أما بالنسبة لمجموعة دول المتوسط الإحدى عشرة فتركز الصادرات الزراعية في الحبوب المصنعة (42%) والفواكه المجففة (12%) والبقوليات والخضار الطازجة (13%) والحمضيات (11%) والخضار المصنعة (7%) والأسماك المصنعة (6.5%) (الجدول 6-9) .

أما من ناحية الاستيراد فإن الوضع لا يختلف كثيراً حيث تتكون الواردات الزراعية من الاتحاد الأوروبي إلى منطقة المتوسط بشكل رئيسي من المنتجات الزراعية المصنعة وتكون هذه الحالة أكثر وضوحاً بالنسبة لسورية حيث تشكل المنتجات المصنعة 85% من الواردات الزراعية . وتتركز الواردات الزراعية السورية في السكر والحبوب (55%) والحبوب (11%) ومنتجات الألبان (10%) والمنتجات الغذائية المصنعة (6%) وكسبة البذور الزيتية (4.5%) . وعلى العكس من ذلك فإن الواردات الزراعية لدول المتوسط الإحدى عشرة من الاتحاد الأوروبي تظهر درجة أقل من التركيز وتحلل الحبوب المصنعة الحصة الكبرى (17%) و الحبوب (14%) واللحوم الطازجة والمجمدة (11%) (الجدول 6-9) .

ومن القضايا الأخرى التي تستحق الذكر درجة المنافسة بين سورية و دول المتوسط الإحدى عشرة الأخرى في تصدير منتجاتها الزراعية إلى أسواق الاتحاد الأوروبي . ومن الطرق البسيطة للتعرف على درجة تلك المنافسة المحتملة تحليل التشابه بين بنية صادرات سورية وبقية تلك الدول إلى الاتحاد الأوروبي . في الواقع فكلما ازداد التشابه بين تركيبة الصادرات الزراعية كلما ارتفعت نسبة المنافسة المحتملة حيث يتوجب على تلك الدول أن تبيع نفس المنتجات في نفس الأسواق . ويبين الجدول 6-10 الرقم القياسي للتشابه¹² بين المنتجات السورية ومجموعة مختارة من دول المتوسط الإحدى عشرة لسنوات مختارة .

وبشكل عام يبدو أن ستة من الدول المتوسطة منافسة قوية لسورية في الأسواق الأوروبية حيث تظهر مصر بنية صادرات مشابهة جداً لذا فمن المتوقع أن تكون أكثر الدول المنافسة للصادرات السورية بل وأن تلك المنافسة قد تزداد مع مرور الوقت كما ينطبق الوضع ذاته على التشابه مع منتجات لبنان و تركيا ولكن

$$I, PS_{ij} = \sum_t (\min P_{it}, P_{jt}) \quad (j \quad i) \quad -12$$

$$P_{jt} \quad t$$

. 100 . (j)

وضعها أكثر ثباتاً من مصر . أما المغرب وقبرص ومالطا وإسرائيل التي كانت صادراتها أقل تشابهاً مع صادرات سورية في عام 1990 فقد أظهرت زيادة كبيرة في الرقم القياسي (الجدول 6-10) .

3-6 التجارة الزراعية بين سورية والاتحاد الأوروبي

انخفضت التجارة الزراعية السورية مع الاتحاد الأوروبي خلال الفترة الواقعة بين 1995-1999 بشكل ملحوظ ووصلت إلى أدنى قيمة في عام 1999 . وحدث النقل الرئيسي في التجارة في الصادرات التي كانت في انخفاض مستمر خلال تلك الفترة بأكملها باستثناء سنة واحدة من التحسن في عام 1997 . وفيما يتعلق بالواردات فقد وصلت إلى أعلى قيمة لها في عام 1998 قبل أن تنخفض مجدداً في عام 1999 . ونتيجة لذلك فقد انخفضت حصص المنتجات الزراعية من إجمالي التجارة السورية مع الاتحاد الأوروبي بشكل حاد من ناحية التصدير (من 36 إلى 17%) وأظهرت تنوعاً كبيراً من ناحية التصدير (من 22% في عام 1996 إلى 55% في عام 1998) (الجدول 6-11) .

تتناسب التجارة البينية بين سورية والاتحاد الأوروبي مع نموذج تجارة (الشمال-الجنوب) (غارسيا ألفاريس كوكه 2001) حيث تتكون الصادرات الزراعية السورية بشكل متزايد من المنتجات الزراعية الخام كما هو مبين في زيادة الحصص الإجمالية (الجدول 6-11) والميزان القياسي الإيجابي المسجلة للكثير من المنتجات (الجدول 6-12) . وتتكون الواردات بشكل رئيسي من المنتجات المصنعة مثل السكر والحلويات والألبان والزيوت والحبوب المصنعة والمشروبات والحبوب والتبغ الخام والحيوانات الحية (الجدول 6-12) .

ويتواجد عدد ضئيل فقط من المنتجات الزراعية السورية في أسواق الاتحاد الأوروبي . وفي الواقع فإن الصادرات الزراعية السورية تتركز في عدد قليل من المنتجات ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى ارتفاع حصة القطن : من 63% في الفترة 1995-1997 إلى 73% في الفترة 1997-1999 (الجدول 6-13) وخلال هاتين الفترتين تم إضافة منتج واحد إلى تلك المجموعة الصغيرة للمنتجات الزراعية السورية وشكل 1% من إجمالي الصادرات الزراعية السورية إلى الاتحاد الأوروبي (وهو البطاطا التي أظهرت صادراتها إلى الاتحاد الأوروبي تحسناً ملحوظاً في السنوات الأخيرة) بينما اختفت ثلاثة من المنتجات (الجدول 6-13) . وتتميز الواردات من الاتحاد الأوروبي في أنها أقل تركيزاً وأكثر تعقيداً ولكن لا يزال السكر يحتفظ بحصته التي تتجاوز 50% من إجمالي واردات الأغذية الزراعية (الجدول 6-14) .

وباختصار فيبدو أن التجارة الزراعية السورية تشكل رابطاً تجارياً ضعيفاً مقارنة مع العلاقات التجارية الجيدة والهامة في التجارة غير الزراعية . وعلاوة على ذلك فإن سورية هي الشريك التجاري

الوحيد من دول المتوسط الذي يتميز بانخفاض الميزان التجاري القياسي وبإعتماد الكبير على إيرادات الصادرات لعدد قليل جداً من المنتجات الزراعية غير المصنعة وذات القيمة المضافة المنخفضة .

4-6 اتفاقية الشراكة السورية الأوروبية

تعتبر سورية الدولة الوحيدة من دول إعلان برشلونة التي لم توقع على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي لتاريخه. علماً أن مسودة مشروع الاتفاقية تتناول كافة النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومجالات التعاون المختلفة و غيرها ويهدف في نهاية المطاف إلى إقامة سوق حرة بين الدول المتوسطة في نهاية الفترة الانتقالية المحددة بعام 2010 .

ويعتبر موضوع التبادل للسلع الزراعية و الصناعات الزراعية المصنعة هو الأهم في مشروع هذه الاتفاقية نظراً لأهميتها بالنسبة لسورية وحساسية المنتجات الزراعية في الاتحاد الأوروبي نتيجة للسياسات الزراعية المشتركة المطبقة لديه وخاصة الدعم الكبير للزراعة الذي يعتمده الاتحاد الأوروبي و يستهلك هذا الدعم بحدود نصف ميزانية الاتحاد الأوروبي .

مرت المفاوضات في إطار اتفاقية الشراكة و التي بدأت جولتها الأولى في أيار 1998 وعقدت لتاريخه 9 / جولات في الفترة أيار 1998 وتشرين الأول 2002 مرت بعدة مراحل . ف فيما يتعلق بالمفاوضات الزراعية تضمن المقترح السوري الأولي تخفيض التعريفات الجمركية المطبقة من قبل الاتحاد الأوروبي فور نفاذ الاتفاقية لبعض المنتجات التي تتوفر فيها الفوائض الكبيرة في سورية و التخفيض التدريجي لباقي المنتجات خلال الفترة الانتقالية . بينما يفضل المقترح الأوروبي تأجيل البحث في تحرير المنتجات الزراعية إلى ما بعد خمس سنوات من توقيع الاتفاقية وهو يتضمن منح امتيازات على شكل معاملة تفضيلية لدخول المنتجات السورية بناءً على التبادل التقليدي بشكل عام كأساس وزيادته بمعدلات محددة وتتضمن تلك الامتيازات منح الحصص للمنتجات الزراعية السورية لدخولها إلى الأسواق الأوروبية بإعفاءها أو بتخفيض الرسوم والضرائب المفروضة عليها .

ونتيجة لتباين وجهات النظر الأولية وفي ضوء المناقشات المستمرة لتقريب المواقف فقد تم الاتفاق على المبادئ العامة والمتضمنة قيام كل جانب بتحديد الكميات التي يرغب بمنحها التسهيلات والإعفاءات من الرسوم الجمركية لدى الطرف الآخر و تحديد الكميات التي سيسمح بدخولها من الطرف الآخر . و تتضمن المقترحات التالي :

المقترح الأوروبي : منح التسهيلات للعديد من السلع الزراعية السورية معفاة من الرسوم الجمركية و لكن قائمة هذه السلع تتضمن المواد التي لا تتوفر منها فوائض في سورية أو إن الاتحاد الأوروبي يحتاجها

لصناعته ولا تتوفر لديه هذه المواد من جهة ، ومن جهة أخرى يتضمن المقترح الأوروبي إعفاء صادراته التقليدية من كافة الرسوم عند دخولها للأسواق السورية ومهما كانت كميتها ، وبالتالي فإن هذا المقترح يتجاهل المنتجات الحساسة في سورية والتي تتوفر منها الفوائض الإنتاجية وخاصة (الحمضيات والزيتون وزيت الزيتون والتفاحيات واللوزيات وغيرها) . أما فيما يتعلق بالمنتجات الزراعية المصنعة فيتضمن المقترح الأوروبي استمرار سياسته النافذة في هذا المجال والمتضمنة إعفاء المكون الصناعي وفرض الرسوم الجمركية على المكون الزراعي .

المقترح السوري : ويعتمد في إطاره العام على التبادل التقليدي للسلع بالنسبة للمواد الزراعية التي كان يمنحها الاتحاد الأوروبي الإعفاءات من الرسوم الجمركية بموجب اتفاق 1977 واقترح منح سورية حصصاً من المنتجات الزراعية الحساسة بالنسبة لها والتي تتوفر منها فوائض إنتاجية حالية ومستقبلية ، ولم تكن ملحوظة في اتفاق عام 1977 لأنها لم تكن متوفرة في سورية أو إن سورية كانت تستوردها في السابق ولكن إنتاجها زاد كثيراً" في الفترة الأخيرة وأصبحت سورية تعاني من الفوائض فيها وأهمها (الزيتون وزيت الزيتون والحمضيات والتفاح واللوزيات والبطاطا والبندورة وغيرها) .

كما تضمن المقترح السوري منح الإعفاءات للسلع الأوربية وبما يتناسب مع التبادل التقليدي مع تحديد بعض الكميات لإعفائها من الرسوم للمنتجات الأخرى التي تستورد سورية منها كميات كبيرة (السكر مثلاً) كونها تؤدي إلى التأثير السلبي على موارد الدولة في حال إعفاء كل الكمية منذ البدء بتوقيع الاتفاقية ولكن المقترح تضمن التخفيض التدريجي للرسوم خلال الفترة الانتقالية .

وفيما يتعلق بالمنتجات الزراعية المصنعة فقد تضمن المقترح السوري معاملة المكون الزراعي بنفس معاملة المكون الصناعي لأنه من المجالات التي يمكن ان تستفيد منها سورية في مجال الزراعة وخاصة وإن الصناعات السورية غير قادرة على منافسة المنتجات الصناعية الأوربية (رغم إعفائها من الرسوم من اتفاق 1977) . وإن المجال شبه الوحيد الذي يمكن أن تستفيد منه سورية هو المنتجات الزراعية والمنتجات الزراعية المصنعة .

تمت مناقشة المقترحات الأوربية والسورية بنوع من التفصيل في جولة المباحثات الرسمية التاسعة التي عقدت في بروكسل بتاريخ 11-12/11/2002 وتم الاتفاق على إعادة دراسة المقترحات المذكورة أعلاه لوضع مقترحات جديدة تأخذ بعين الاعتبار مصلحة الطرفين لمناقشتها قبل وخلال جولة المباحثات القادمة ، ومن جهة أخرى تم الاتفاق على تقصير فترات عقد الاجتماعات للتوصل إلى صيغة مشتركة تحقق مصلحة الطرفين في اقرب فرصة ممكنة.

المراجع

- المدني و زملائه (2000) – تحرير التجارة الزراعية في سورية ضمن إطار الاتفاقيات الثنائية ومنطقة التجارة العربية الحرة الكبرى ومنظمة التجارة العالمية – تقرير بحثي – مشروع الفاو GCP/SYR/006/ITA – دمشق
- المكتب المركزي للإحصاء – أعداد مختلفة – المجموعة الإحصائية – دمشق
- غارسيا ألفاريس كوكه (2001) – اتفاقية الشراكة السورية الأوروبية وانعكاساتها على الزراعة – تقرير بحثي - مشروع الفاو GCP/SYR/006/ITA – دمشق
- مشروع الفاو GCP/SYR/006/ITA – الدراسة القطرية : واقع الغذاء والزراعة في الجمهورية العربية السورية – 1999 – دمشق
- مشروع الفاو GCP/SYR/006/ITA – الدراسة القطرية : واقع الغذاء والزراعة في الجمهورية العربية السورية – 2001 – دمشق
- منظمة الزراعة والأغذية – أعداد مختلفة – المجموعة السنوية التجارية – الفاو – روما
- المديرية العامة للجمارك – أعداد مختلفة – إحصاءات التجارة الخارجية – دمشق
- منلا حسن وزملائها (2000) – اتفاقية الشراكة الأوروبية المتوسطية : البدائل والمعوقات وفرص سورية – تقرير بحثي - مشروع الفاو GCP/SYR/006/ITA – دمشق
- UNICTAD (2001) – تقرير التجارة والتنمية – جنيف
- فير هايم – بيتر (2001) – الضرائب وصافي التحويلات لقطاع الزراعة – تقرير بحثي مشروع الفاو GCP/SYR/006/ITA – دمشق
- منظمة التجارة العالمية (1999) – إحصاءات التجارة العالمية – جنيف
- منظمة التجارة العالمية (2001) – إحصاءات التجارة العالمية – جنيف
- زروق (1998) – إمكانات منطقة التجارة العربية الحرة وانعكاساتها على منطقة المتوسط – منتدى التنمية – مراكش
- زروق و زالو (2000) – اتفاقية التكامل والتجارة الحرة – منتدى التنمية – مراكش